

Distr.
GENERAL

S/1998/144
20 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أن ينشئ بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي بولاية محدودة بفترة واحدة مدتها ١٢ شهرا تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لأجل مواصلة مساعدة حكومة هايتي بدعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها. وفي نفس القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وحسبما أشرت في تقريرتي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر S/1997/832، الفقرة ٤٢)، استعفي ممثلي الخاص في هايتي، السيد إنريك تير هورست، من مهامه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويتولى السيد جوليان هارستون، الذي عيّنته خلفاً للسيد تير هورست، كممثل لي في هايتي ورئيس لبعثة الشرطة المدنية، مهام منصبه في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر S/1997/1006 و 1007).

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - حسبما أبلغت مجلس الأمن في تقريرتي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/832)، فإن عدم وجود رئيس للوزراء منذ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قد قوض عملية تعزيز الديمقراطية في هايتي. والآن دخلت الأزمة المؤسسية، الناجمة عن الانقسامات داخل ائتلاف لافالاس الحاكم شهرها التاسع. وبالتالي، ازداد تفاقم الحالة المتسمة بهشاشتها فعلاً منذ أربعة أشهر، وهي الحالة التي تشير بدورها شواغل اقتصادية واجتماعية أكثر إلحاحاً.

٤ - وبعد أن رفض البرلمان تعيين إريك بيير رئيس الوزارة المرشح، رشح الرئيس رينيه بريفال لهذا المنصب في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ السيد إرفيه دينيس رئيس جامعة بور - أو - برانس المنتخب حديثاً. وشدد السيد دينيس في تصريحاته العامة على ضرورة التخفيف من أثر التكيف الهيكلي باتخاذ تدابير لتحسين الرفاه الاجتماعي للبلد. بيد أن جناحي لافالاس الرئيسيين لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن انتخابات ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وغيرها من المسائل المتعلقة بالسياسات، حسبما

طالبت منظمة الشعب المناضل، المعروفة سابقا بمنظمة لافالاس السياسية، كشرط لتأييدها لرئيس وزراء جديد.

٥ - وقد اعتبر التصويت الأول بمجلس النواب، في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، للتصديق على تعيين السيد دينيس غير حاسم من وجهة نظر، السيد كلي باستيان رئيس المجلس وقتذاك. إلا أن أغلبية النواب الحاضرين صوتت في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لإقرار محضر جلسة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، الذي بمقتضاه لم يتم التصديق على تعيين السيد دينيس. ورفض السيد كلي باستيان التوقيع على المحضر. وقُطع حبل النقاش عندما كتب السيد فاسكو ترنيان (منظمة الشعب المناضل) رئيس المجلس الجديد إلى الرئيس بريغال في ٢٧ كانون الثاني/يناير ليخطر به بقرار مكتب مجلس النواب القاضي برفض مرشحه، رسميا وبصورة نهائية.

٦ - وفي محاولة من الرئيس بريغال لمعالجة مسألة الانتخابات، أعلن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ استقالة ستة من الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي المؤقت وإنشاء لجنة رئاسية (اللجنة الرئاسية لمساعدة المجلس الانتخابي المؤقت) لكي تقدم تقريرا عن العملية الانتخابية. واعتضت منظمة الشعب المناضل لأن رئيس المجلس الانتخابي المؤقت ونائب رئيسه ليسا ضمن أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت المستقلين. وطالبت باستبدال جميع أعضاء ذلك المجلس. كما أبدت المنظمة تشككا في تكوين اللجنة الرئاسية، ورفضت فيما بعد الاجتماع بها.

٧ - وكرر الرئيس بريغال القول، في خطابه بمناسبة العام الجديد وفي الخطاب الذي ألقاه في افتتاح دورة البرلمان، بأنه يتعيّن إيجاد حل للأزمة وفقا للدستور، الذي لا يخول له حل المجلس الانتخابي المؤقت، أو إلغاء انتخابات نيسان/أبريل، أو حل البرلمان.

٨ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أعلنت منظمة الشعب المناضل عن برنامج من تسع نقاط لحل الأزمة، وأنها قد أوفدت مبعوثين اثنين إلى الرئيس بريغال والرئيس الأسبق جان برتران اريستيد. ودعا البرنامج إلى الاتفاق على إنشاء فريق للوساطة، وسحب جميع مرشحي المنظمة السالفة الذكر وحركة فامي لافالاس الذين ترشحوا في انتخابات نيسان/أبريل، وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد، وإجراء مفاوضات بشأن سياسة الحكومة، واختيار رئيس وزراء بتوافق الآراء، ووضع جدول أعمال تشريعي، يشمل إجراء إصلاحات اقتصادية.

٩ - وحتى الآن، لم يبدأ حزبا لافالاس الرئيسيان في التفاوض. وفي الأثناء، ركزت منظمة الشعب المناضل على تعزيز سلطتها في مجلس النواب، ونجحت في ذلك. وتقتصر عضوية مكتب المجلس الجديد المنتخب في ٢٠ كانون الثاني/يناير، على نواب من منظمة الشعب المناضل ومن المجموعة البرلمانية المستقلة، التي حلت في أعقاب عدة استقالات خفضت عدد أعضائها إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب لتكوين مجموعة برلمانية رسمية. وانتخب فاسكو ترنيان مرشح المنظمة رئيسا للمجلس، بدلا من كلي

باستيان (حزب البوابة المفتوحة) الذي لم يسع إلى إعادة انتخابه. وفاز بمنصب نائب الرئيس أكسميه أنطوان، الذي ينتمي إلى المجموعة المستقلة. أما جماعة مناهضة الليبرالية الجديدة، فقد امتنعت عن التصويت وأعرب عن شكها في قدرة القيادة الجديدة على الوفاء بمهامها.

١٠ - وبدأت عملية حوار فيما بين الزعماء السياسيين وممثلي المجتمع المدني في هايتي في أثناء حلقة دراسية عقدت في كندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ برعاية أكاديمية السلم الدولية. ويتوقع لهذه العملية، الرامية إلى بناء الثقة وتوافق الآراء على حد سواء، أن تساعد على تعزيز تفهم أفضل للمشاكل الهيكلية التي تواجه هايتي وأن تسهم، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إيجاد حل للأزمة الراهنة.

١١ - ومن المحتمل أن تكون الانتخابات القادمة هي الموضوع السائد خلال عام ١٩٩٨. ويجري النقاش الآن بشأن تحديد تاريخ الانتخابات، في حين لم يكتب النجاح للمنادين بانتخابات تشريعية مبكرة أو باستقالة أعضاء البرلمان طواعية. ، ويقول معظم البرلمانين بأن الدستور، الذي يعطيهم الحق في ولاية مدتها أربع سنوات، له الأسبقية على قانون الانتخابات الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٥، الذي يرتأى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ويقلص مدة عضويتهم إلى ما يزيد قليلا عن ثلاث سنوات بغية العودة إلى الدورة الانتخابية العادية، التي عطلها الانقلاب. وهم يطلبون بالتالي تأجيل الانتخابات نحو تسعة أشهر. ومن جانب آخر، ترى حركة فامي لافالاس عدم وجود تناقض بين الدستور وقانون الانتخاب وأنه ينبغي إجراء الانتخابات القادمة في تشرين الثاني/نوفمبر. كما يستحسن الرئيس بريفال إجراء الانتخابات بحلول نهاية العام، ولكنه يود أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة. ولا يمكن على أي حال إجراء الانتخابات دون اتفاق مسبق على تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت، الذي سيسند إليه تنظيمها.

١٢ - ومن الأمور المشجعة ملاحظة أن مناخ الأمن والاستقرار الذي أوجدته بعثات الأمم المتحدة السابقة المخصصة لحفظ السلام ما زال مستمرا بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، التي غادرت العناصر العسكرية المتبقية منها البلد في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. بيد أنه، على الجانب السلبي، لم يطرأ تغيير يذكر في مستوى النشاط الإجرامي، بما في ذلك الجريمة المنظمة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، التي تمثل مصدر قلق دائم للسلطات الهايتية. ورغم أن معظم حالات السلوك غير المشروع ليس وراءها فيما يبدو دافع سياسي، فإن ما تم مؤخرا من اغتيال أحد ضباط الأمن التابعين للمؤسسة التي يرأسها الرئيس السابق أريستيد (مؤسسة أريستيد لإحلال الديمقراطية) وإعدام قائد أحد أقسام الشرطة (مفوض) في ميريباليه دون محاكمة، قد أثار المخاوف من احتمال العودة إلى جرائم القتل ذات الدوافع السياسية. ومن السابق لأوانه القول بما إذا كان هذان الحادثان يمثلان نمطا محددا. ويقوم ممثلي في هايتي برصد الحالة رصدا دقيقا ومتابعة التحقيقات التي تجريها الشرطة الوطنية الهايتية بشأن هذين الحادثين.

١٣ - ومن دواعي القلق الأخرى المواجهة التي تلوح في الأفق بين الحكومة وبعض البلديات، ولا سيما بلدية بور - أو - برانس، بشأن الأسلحة التي تحتفظ بها السلطات البلدية. وقد نشأت هذه الجفوة عندما قوبلت دعوة الحكومة لتسليم هذه الأسلحة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بمعارضة علنية من قبل السلطات البلدية، التي تحتج بحاجتها إلى الأسلحة لحماية نفسها.

ثالثا - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

في هايتي والعمليات التي تقوم بها

١٤ - لدى إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، سَحَب جميع الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة من هايتي. وقرر مجلس الأمن، لدى إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، أن يصل قوام البعثة الجديدة إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فردا يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم. وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ٢٨٥ ضابطا من الأرجنتين، وبنن، وتوغو، وتونس، والسنغال، وفرنسا، وكندا، ومالي، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند (انظر المرفق). ووصلت وحدة الشرطة الخاصة التابعة للبعثة إلى هايتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأعيد في ذلك الشهر نشر عنصر الشرطة الفني تمشيا مع الولاية الجديدة. والآن ينتشر عنصر الشرطة المدنية في جميع المحافظات التسع، بما في ذلك ستة أقسام في منطقة بور - أو - برانس المتروبولية، وفي مقر قيادة الشرطة الوطنية الهايتية ومع وحداتها المتخصصة.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بريغال أكد في رسالته الموجهة إليّ المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أهمية مواصلة العمل لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وبصفة خاصة في مجالي إدارة الأفراد والممتلكات، وفي تدريب الوحدات المتخصصة على مكافحة الحالة المتنامية من انعدام الأمن ومن اللصوصية والاتجار بالمخدرات (انظر S/1997/832، المرفق الثاني). وبناء على ذلك، تصدت البعثة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتلك المسائل بصفة خاصة وأجرت تقييما لقدرة الشرطة الوطنية الهايتية في مجالي إدارة الأفراد والعتاد (انظر الفقرة ٢٢).

١٦ - وبالإضافة إلى ما سلف، واصلت البعثة، شأنها شأن بعثات الأمم المتحدة السابقة في هايتي، تركيزها على تدريب وحدات الشرطة الوطنية الهايتية المتخصصة التابعة لسرايا التدخل وإقرار النظام ومكتب الشؤون الجنائية (الذي يضم الفرقة الجنائية ومكتب مكافحة الاتجار بالمخدرات)، فضلا عن التركيز على قدرة القوة في مجالات الإعلام وتحليل العمليات والمرور وأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية. بيد أنه في حين ركزت البعثات السابقة على الاحتياجات التدريبية لأفراد الشرطة العاديين، وجهت بعثة الشرطة المدنية اهتماما خاصا للتدريب على مستوى المشرفين. وأكمل أنشطة البعثة مع الشرطة الوطنية الهايتية المستشارون التقنيون التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين يساعدون المدير العام وكبار موظفيه، فضلا عن مديري المحافظات التسع.

١٧ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها بشكل وثيق مع المستشارين التقنيين التابعين للبرنامج الإنمائي ومع البرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية التابع للولايات المتحدة، الذي يكمل المساعدة التقنية المقدمة من بعثة الشرطة المدنية والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتحليل العمليات وأمن القصور ويوفر التدريب الأساسي في أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية. وعلاوة على ذلك، تواصل البعثة، بالاشتراك مع البعثة المدنية الدولية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومع الأمم المتحدة، تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل الرامية إلى زيادة وعي موظفي الشرطة الوطنية الهايتية بمسائل حقوق الإنسان ومراعاتهم لها.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٨ - في افتتاح الدورة البرلمانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قدم الرئيس بريفال تقييماً لأداء حكومته في عام ١٩٩٧، يتسم بالواقعية من نواح أخرى، إذ أثنى على الشرطة الوطنية الهايتية للتقدم الجوهرى الذي أحرزته؛ وهذا تقييم يشاطره إياه المجتمع الدولي والمراقبون المستقلون الآخرون. ومن المسلم به عموماً أن الشرطة الوطنية الهايتية أصبحت أقل اعتماداً على الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وأنها حسنت من إدارتها، وعززت علاقات التبليغ ببناء كادر فعال من مفوضي الشرطة والمفتشين وبإعادة نشر أفراد الشرطة العاديين في أرجاء البلد كافة لتحسين التوازن بين تغطية الشرطة للعاصمة وتغطيتها للمحافظات. وأدت سنة إضافية من تركيز الجهود التدريبية إلى تعزيز الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية، مما نجم عنه إنشاء وحدة أخرى من "سرايا التدخل وإقرار النظام" في بورت - أو - برانس وتعزيز وحدات إقرار النظام في المحافظات. وفي جملة ما حققته الشرطة الوطنية الهايتية خلال عام ١٩٩٧، يُذكر أيضاً أنها قضت على زهاء ٤٠ عصابة إجرامية، ووضعت يدها على ١٨٠ ٢ كيلو غراماً من الكوكايين وأنواع مشابهة من المخدرات، وصادرت ٢٧٦ سلاحاً غير مرخص.

١٩ - ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الصورة الإيجابية للشرطة الوطنية الهايتية في ضوء بعض الجوانب الأخرى من أدائها غير الداعية إلى نفس الدرجة من التفاؤل، التي شملت تكرار قيام أفراد الشرطة العاديين بانتهاكات لحقوق الإنسان وسوء القيادة من جانب بعض مفوضي ومديري الشرطة في المحافظات. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد حالات إلقاء القبض على أساس الادعاء بالقيام بأنشطة هدامة ضد الدولة. وفي عدد من تلك الحالات، لم تتمكن الشرطة الوطنية الهايتية والمدعين العامين الحكوميين من تقديم الإثباتات الكافية لتبرير حالات إلقاء القبض، التي فاقمت من بعضها المعاملة الوحشية التي لقيها المشتبه بهم على أيدي أفراد الشرطة. ولا تزال هناك مخاوف من إمكانية ممارسة بعض الجماعات السياسية الضغط على قوة الشرطة الناشئة، كما سبق أن حدث في الماضي. فضلاً عن ذلك، لا تزال التقارير تفيد عن اشتراك بعض ضباط الشرطة في الجرائم الشائعة، بما فيها الاتجار بالمخدرات، وتدل على استمرار الفساد بين صفوف أفراد الشرطة.

٢٠ - وقد واصل المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية بذل جهوده التي لا تعرف الكلل لتخليص قوة الشرطة من العناصر السيئة الموجودة فيها. ففي عام ١٩٩٧، نظر مكتبه في ٧٦٥ شكوى من سوء سلوك أفراد الشرطة الوطنية؛ وجرى التحقيق في ١٤٢ منها وحولت إلى المدير العام لاتخاذ إجراء بشأنها، ونجم عنها ٨٢ حالة فصل من القوة. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كان مكتب المفتش العام قد تلقى ما مجموعه ١٢٦ ٢ شكوى من هذا النوع. منذ إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية في عام ١٩٩٥، ونجم عن التحقيق في تلك الشكاوي فصل ٢١٥ فردا وإيقاف نحو ٥٠٠ فرد آخرين عن العمل. ومع ذلك، لا يزال من المتعين معاملة ادعاءات سوء المعاملة من قبل ضباط الشرطة بما تستحقه من جدية.

٢١ - ومن المتوقع أن ينضم إلى الشرطة الوطنية الهايتية هذا الشهر نحو ٥٠٠ فرد جديد. وأن يستمر قوام القوة في الزيادة، من أقل من ٥ ٠٠٠ فرد في عام ١٩٩٧ إلى القوام المستهدف لها البالغ ٦ ٧٢٦ فردا. ولكن ما يدعو للأسف أن تدريب الأفراد الجدد لا يزال يؤخره نقص الموارد. ونظرا لعدم قدرة أفراد الشرطة على الوصول إلى المناطق البعيدة، أعلن الرئيس بريغال والمدير العام للشرطة الوطنية عن خطط لإنشاء قوة شرطة ريفية مكمل للشرطة الوطنية. ولم تعرف بعد تفاصيل المشروع، ولو أنه أصبح من المفهوم أن الأفراد الذين سيشكلون الشرطة الريفية سيتمتعون بدخل ومستويات تعليم أقل من أفراد المدينة للشرطة الوطنية الحاليين، وأن السلطات الحكومية المحلية ستشارك في اختيارهم الأولي. ولم تتلق بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أي طلب للمساعدة فيما يتعلق بتوظيف الشرطة الريفية، وليس ثمة مؤشر على ما سيكون لهذه الفئة الإضافية من الشرطة من تأثير على هيكل القيادة، وبرامج التدريب، والترتيبات السوقية، وإدارة شؤون الأفراد، وتخطيط عمليات الشرطة الوطنية الهايتية. ولكن يبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن تندرج جميع الجهود الجديدة المبذولة لتحسين حالة الأمن في هايتي ضمن هيكل الشرطة المدنية الهايتية.

٢٢ - ولقد أبرز تقرير للشرطة الوطنية الهايتية بشأن إدارة شؤون الأفراد والممتلكات أنه، نظرا لسوء الممارسات الإدارية، تعطل عن العمل عدد كبير من مركبات أسطول القوة، وأدت هذه الحالة بدورها إلى التقليل من قدرة القوة على الخروج في دوريات وعلى الاستجابة لحالات الطوارئ. ويقدم التقرير توصيات بشأن وسائل تعزيز إدارة الموجودات بالحاسوب وبشأن تطبيق إجراءات استعمال المركبات وصيانتها. وفيما يتعلق بإدارة شؤون الأفراد، يقدم التقرير توصيات بشأن تقييم أداء أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وتطورهم الوظيفي، وإدارة كشوف المرتبات والاستحقاقات، حيث لوحظت أوجه ضعف كثيرة. ويرمي التقرير، فوق كل شيء، إلى إقامة نوع من الصلة بين الحضور والأداء والأجر والترقية؛ ومن خلال إقامة مثل هذه الصلات، يستهدف زيادة درجة التزام أفراد الشرطة بأهداف إنفاذ القوانين التي تضعها الشرطة الوطنية ككل نصب عينيها.

٢٣ - وحسبما أشرت في تقريرتي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/832)، تم الآن إلى حد بعيد، ولكن بدرجات متفاوتة، تحقيق معظم الأرقام المستهدفة لإنشاء وتطوير قوة الشرطة الوطنية الهايتية بحيث تصبح قوة متكاملة، بما في ذلك تعيين ضباط بالرتب العليا، وإعادة نشر الأفراد، ومرافق الإيواء

والاتصال، وكذلك مسك السجلات. ومن الجدير بالذكر أن هذه الإنجازات البارزة، التي تم التخطيط للعديد منها في المراحل الأولى من إنشاء القوة، تميل إلى التركيز على الكم. وفي حين أدى وضع بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لتلك المعايير ورصدها لبلوغها إلى تحقيق غرض عظيم الفائدة، ولا يزال يحقق ذلك، بزيادة تطور مساعداتها لأجل إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، تولي البعثة اهتماما أكبر الآن لسبل تعزيز استعراضها لتطور القوة النوعي. وهذه المبادرة تأتي أيضا استجابة للرغبة التي أعرب عنها المدير العام للشرطة الوطنية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لاحظت انخفاضا طفيفا في عدد الجرائم خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بالمقارنة بالشهر الذي سبقه. وفي حين حذرت البعثة من استخلاص نتائج متسارعة من الإحصائيات المتعلقة بالجريمة، فإنها تعزو هذا الانخفاض إلى تواجد قوات الشرطة الظاهر نتيجة للتحسن الذي طرأ على طريقة نشرها وزيادة عدد الدوريات.

خامسا - نظام العدالة

٢٤ - لا يزال نظام العدالة في هايتي يقوم بشكل رئيسي على قوانين عتيقة لا تفي بالغرض، ولم تعرف هيكله الأساسية سوى قدر ضئيل من التغييرات الفعلية. ومع ذلك، وبالرغم من وجود حاجة حقيقية إلى تحسين نظام العدالة لا ينبغي التقليل من مدى الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك. وبمرور الوقت، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن عملية الإصلاح اللازمة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، انتهت اللجنة التحضيرية المعنية بإصلاح نظام العدالة من وضع تقرير يستهدف استحداث استراتيجيات وخطة عمل للإصلاح القضائي. وسيقدم التقرير رسميا خلال الأسابيع القادمة.

٢٥ - وخلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أدت الإضرابات المتكررة التي قام بها المدعون العامون وقضاة الصلح الحكوميون، من أجل المطالبة بزيادة المرتبات وتحسين شروط العمل، إلى الإضرار بعملية إقامة العدل في عدة محافظات. وقد توقفت الإضرابات حاليا، بالرغم من عدم تمكن وزير العدل من تلبية مطالب المضربين. وتوقف التدريب في مدرسة القضاء لعدة أسابيع في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نتيجة للخلافات التي نشأت بشأن رواتب الطلاب وما يتصل بذلك من شواغل. ومع ذلك، استؤنفت الدروس، ويجري التدريس حاليا لـ ٦٠ طالبا و ١٤ قاضي صلح و ٤٦ محاميا تبعا للجدول الزمني الموضوع. ومن الجدير بالذكر أن الدستور ينص على ضرورة اعتماد سلطات الحكم المحلي لنجاح خريجي هذه الدورة الدراسية البالغة مدتها ٢٤ أسبوعا.

٢٦ - وافتتح مكتب أمين المظالم رسميا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ورغم قلة الموارد، يبدو أن هذه المؤسسة المستقلة قد بذلت حتى الآن جهودا جدية للوفاء بولايتها. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم أمين المظالم عرضا عاما للعمل المنجز فعلا، ولخطط عمله للأشهر القادمة. وبهدف الترويج لأنشطة المكتب، أعد، بمشاركة من البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول

الأمريكية إلى هايتي، إعلان يبرز أنشطة أمين المظالم، وتجري إذاعته حاليا في محطات الإذاعة والتلفزيون في هايتي.

٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة ضحايا الانقلاب، عين الرئيس بريفال منسقا من أجل الإعداد لمحاكمة رابوتو، التي تتناول المذبحة المرتكبة عام ١٩٩٤ في حي رابوتو بمدينة غونايف. وقد حققت عمليات إعداد المحاكمة فيما يبدو قدرا كبيرا من التقدم. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، استجوب قاضي التحقيق المكلف بهذه القضية بعض المدعى عليهم. ووجهت تهم الاشتراك في المذبحة إلى عشرة من كبار الضباط العسكريين أتباع نظام الحكم السابق. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على عدة أشخاص مشتبه في اشتراكهم في مذبحة عام ١٩٨٧ التي قتل فيها ما يربو على ١٠٠ شخص في جان - رابيل (محافظة شمال غرب). وصدرت بشأنهم عرائض اتهام. وتمت عمليات القبض بموجب مذكرات قبض أصدرها قاضي تحقيق في عام ١٩٩٥.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٢٨ - بقي أداء هايتي الاقتصادي في عام ١٩٩٧ أقل من المستويات المتوقعة. فالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، الذي زاد عن ١ في المائة زيادة طفيفة حققه قطاع التشييد، الذي سجل نسبة نمو زادت عن ١١ في المائة خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧، مما أدى إلى نمو عام في القطاع الصناعي وقطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٦ في المائة تقريبا. وإلى حد بعيد، شهد قطاع الخدمات، بما فيه قطاع السياحة، ركودا وتستثنى من ذلك المؤسسات المالية؛ وسُجل هبوط بنسبة ٢ في المائة في الانتاج الزراعي. ومن دواعي التشجيع أن يلاحظ المرء أنه، حسبما أعلنت مصارف التنمية الدولية الموجودة في هايتي، أصبح البلد في وضع يمكنه من المضي قدما على درب النمو الاقتصادي المطرد، رهنا بعودة الاستقرار السياسي الذي سيكون، بالاقتران بظروف تنظيمية محسنة وباستمرار التركيز على الخصخصة، كافيا لخلق جو من الثقة يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر، المحلي فضلا عن الدولي. إن صلاح الحكم، الذي دعوت إليه في تقارير السابقة ويرتبط بتعزيز الإطار التنظيمي الحاكم للأنشطة التجارية، قد يصبح بالطبع هدفا مطرد الصعوبة في حالة عدم وجود رئيس للوزارة وسبعة من الوزراء.

٢٩ - ونتيجة لاستمرار الأزمة، لا تزال الحكومة غير قادرة على اجتذاب ما يكفي من التمويل ذي الشروط الميسرة. فمصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحده قام بتجميد قروض قطاعية بمبلغ ١٦٠ مليون دولار كان من شأنها، لولا ذلك، تلبية الحاجة الماسة إلى الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية، الذي كان من الممكن أن يخلق بدوره فرص عمل ذات شأن.

٣٠ - وخلال الاجتماعات التي دارت بين البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهما من الجهات المانحة، جرى التشديد على ضرورة زيادة الحوار مع كل من فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي، ولكنه كان لا بد لهؤلاء من التسليم بقصور مثل هذا النهج في ظل الظروف السياسية القائمة. ومؤخرا، اقترح

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استيعاب جزء من الأموال التي لم تتمكن المصارف الإنمائية من تحريرها، نظرا للقيود القانونية التي تحول بينها وبينها دفع الأموال للمشاريع الإنمائية في حالة عدم وجود رئيس للوزراء.

٣١ - ويجري المكتب القطري للبرنامج الإنمائي، الذي يواجه تخفيضات كبيرة في تمويل برنامج القطري، مناقشات مع نظرائه الوطنيين بشأن إعادة توجيه برنامج مساعداته التقنية لتلبية احتياجات بعض المشاريع ذات الأولوية. وتوجه مثل هذه الجهود، التي تحظى بتأييد الرئيس بريفال، إلى مشروع بالغ الأهمية لخلق العمالة في المناطق الريفية، وكذلك إلى مشروع لدعم التخطيط اللا مركزي لأجل التنمية الإقليمية.

٣٢ - وفيما يتعلق بدعم البرنامج الإنمائي المباشر لأعمال بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، لا يزال مشروع الشرطة التابع للبرنامج يحظى بأهمية جوهرية؛ وهذا ينطبق أيضا على مشروع إصلاح السجون. وقد أدى ذلك المشروع إلى تحسن ملحوظ في الإجراءات المتبعة في إدارة السجون، وهذا ما سلمت به الجماعات الهايتية المعنية بحقوق الإنسان والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي.

سابعاً - ملاحظات

٣٣ - يعتري المجتمع الدولي قلق شديد إزاء بقاء هايتي دون حكومة فعالة بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر. فالمأزق السياسي لا يؤثر على مجرد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد هو بأمس الحاجة للغوث الاقتصادي، بل إنه يهدد أيضا تدعيم الديمقراطية ويضر بالتعاون الدولي أشد الضرر. ولهذا، أكرر ندائي إلى السلطات وإلى الزعماء السياسيين في هايتي من أجل التفاوض بشأن إنهاء الأزمة، بما فيها النزاع الانتخابي، الأمر الذي نجمت عنه آثار سلبية لأشهر عديدة، ومن أجل أن تعم هذه المفاوضات روح التسامح والمصالحة، بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لبلدهم أن يستأنف مسيرته نحو الديمقراطية.

٣٤ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة وأكد الرئيس بريفال، لا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تحقق تقدما مطردا. ومع ذلك، فإن عدم وجود نظام قضائي فعال يحد بشدة من قدرتها على الاضطلاع بمهامها وعلى ضمان محاكمة أفرادها الذين لا يتصرفون بشكل سليم. ومما يدعو للانشغال استمرار الإبلاغ عن حوادث انتهاك حقوق الإنسان والفساد ومظاهر سوء السلوك الأخرى، رغم الجهود التي يبذلها المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية لتخليص القوة من العناصر غير المؤهلة لأداء مهامها. وبالرغم من إدراكي للصعوبات التي تنطوي عليها عملية إصلاح النظام القضائي، لا بد لي من التأكيد على أنه في ظل عدم وجود سلطة قضائية فعالة يمكن أن تصبح جهود المجتمع الدولي المبذولة للمساعدة على إنشاء قوة شرطة فعالة ومحايدة سياسيا ومؤهلة فنيا جهودا متزايدة الصعوبة. ولهذا، أحث السلطات الهايتية بشدة على الإسراع في المضي قدما في مجال الإصلاح القضائي؛ وأطلب من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة في هذا الصدد. فوجود نظام قضائي فعال يحظى بالاحترام هو حجر زاوية لممارسة الديمقراطية.

المرفق

تكوين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة
في هايتي، في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	العناصر الفنية
الأرجنتين	١٣٩	٥
بنن	-	٦
توغو	-	٢٣
تونس	-	٣٥
السنغال	-	٤
فرنسا	-	٢٠
كندا	-	٥
مالي	-	٨
النيجر	-	٧
الهند	-	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٣٠
المجموع الفرعي	١٣٩	١٤٦
المجموع		٢٨٥

— — — — —